

## إشكاليات أجندة حوارات القاهرة ما بعد الحرب على غزة



وعلى الجبائية الضريبية. ثالثاً، تاريخياً لم تات الشرعية من صناديق الاقتراع (تلك الشرعية انتهت من حوالي 10 أعوام). رابعاً، ثمة كتلة من حوالي ربع مليون موظفين وكمترفين يعيشون على الدخل المتأتي من السلطنتين. خامساً، الشعب الفلسطيني لا يعيش في إقليم واحد، فهو مجزأ ومشتت. سادساً، ما تقدم يفرض أن تلك القيادة تحسب حساباً للقوى الخارجية في شرعيتها أكثر مما تحسب حساباً لشعبها للألسف. مع ذلك يفرض إيجاد الوسائل والديناميات المناسبة للضغط على تلك القيادة / السلطة، لإحداث تغيير سياسي فلسطيني، وهذا يحتاج بداية إلى إحداث تغيير في الوعي السياسي الجمعي للفلسطينيين في الداخل والخارج، أيضاً يتأسس على وحدانية الشعب والأرض والقضية والرواية التاريخية، وإجراء مراجعة نقدية للتجربة الوطنية الفلسطينية.

حماس فكرة الإطار القيادي، من الأمانة العامتين للفصائل، بيد أن السؤال من هي تلك الفصائل، وما الذي تبقى منها؟ مع ذلك وبغض النظر عن الخلافات أو الكتمان السياسية، فإن الطرفين يشتغلان وفقاً لقناعة تقوم على أرضية مشتركة، وهي تقاسم الشراكة في السلطة وفي المنظمة، وبرعاية مصرية وقطرية، أي أن الخلاف بينهما أو المفاوضات بينهما، على حصة كل منهما في القرار، أما في ما يتعلق بإسرائيل، فإن التهديد أو الهدنة هي القاسم المشترك والباقي مجرد تفاصيل. في كل الأحوال فإن الطرفين يتحركان من واقع كونهما سلطة كل في إقليمه، والمشكلة أن أيًا منهما لا يتأثر بالضغط الشعبي، إذ اشتغل كل منهما على إضعاف المجتمع المدني، وتهميش أي حراك شعبي، هذا أولاً. ثانياً، أن أيًا منهما لا يعتمد في موارده على شعبه أساساً بل على الداعمين الخارجيين

برعاية مصرية، وهذا ما تراه حماس إجحافاً بحقها وبمكائنتها، وكورقة ضغط عليها. بيد أن ثمة مشكلة أخرى في هذا الأمر، ومفادها أن الحكومة التي ستشارك فيها حماس، بحسب اشتراطات الرئيس الفلسطيني، يجب أن تلتزم بالمبادئ السياسية للجنة الرباعية الدولية (التي شبتعت موتاً)؛ أيضاً، كانت حركة حماس ذهبت إلى القاهرة وفي يدها ورقة أسرى إسرائيليين، أما في ما يتعلق بإسرائيل، جعلت هذه الورقة بمثابة عامل ضغط على حركة حماس، بربطها الموافقة على إعادة الإعمار، بتبادل أسرى، وفقاً لشروطها هي. عقبة أخرى وضعت أمام دخول حماس المنظمة تتعلق بقبولها برنامج منظمة التحرير، وهي حجة غير مقبولة، طبعاً، إذ هل اتفاق أوسلو هو البرنامج؟ ثم متى أصبح اتفاق أوسلو برنامجاً للإجماع الوطني؟ في المقابل تطرح حركة

أن مشكلة حماس هنا أنها أسهمت من حيث لا تقصد في إنعاش مكانة الرئيس الفلسطيني، وهو ما حصل، وهو ما يحاول تصريفه في تعزيز أو ترميم مكانته الفلسطينية، وهو ما ترجمه حقا في اشتراطاته في الحوار، ولتسهيل انخراط حماس في النظام الفلسطيني. بمعنى أكثر تحديداً، فإن حركة حماس التي أتت إلى القاهرة، لمحاورة حركة فتح، تحت غطاء الحوار الفلسطيني الشامل (18 فصيلاً)، محمولة على ما تعتقد أنه معركة "الكرامة" خاصتها، تبين لها أن ثمة صعوبة في تصريف ذلك، لأن الوضع العربي والدولي اليوم هو غير ذلك الذي كان إبان أخذت حركة فتح مكانة القيادة في منظمة التحرير (1968). بعد معركة الكرامة حينها، ولا يتعلق ذلك فقط بان مصر ليس بمقدورها ولا برغبتها، أن تمرر ذلك، أو لأن النظام الدولي لا يسمح به، بل لأن الرئيس الفلسطيني ذاته لا يقبل به، حتى في لحظة ضعفه، لاسيما مع إدراكه أن لحظة الضعف هذه هي التي أسهمت في دفع الأطراف الأخرى (عربية ودولية) لمساندته، ولإسناد موقفه إزاء حماس، ومنحه قوة مضافة.

هكذا، وبينما ذهبت حماس إلى القاهرة بطموح أنها ستكون شريكة في المنظمة، وفي إعادة إعمار غزة، فإذا بها لا تستطيع لا هذا ولا ذلك. فعلى صعيد المنظمة يفضل الرئيس الفلسطيني البدء بالشراكة مع حماس من مدخل تشكيل حكومة فلسطينية جديدة، مع وعد بإجراء انتخابات في حال سحبت إسرائيل بإجرائها في القدس، في حين تؤكد حماس أن المدخل هو إعادة بناء المنظمة بانتخابات أو عبر التوافق على أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني (خاصة من الخارج)، مع إعادة تعويم المجلس التشريعي المنحل، ريثما يتم تنظيم انتخابات جديدة. أما في شأن إعادة الإعمار، فالحديث يدور عن قناة الأمم المتحدة ومؤسساتها وعبر الحكومة الفلسطينية، وطبعاً

لاسيما أن أيًا منهما لا يملك خيار تجاوز مصر. ثانيهما، أن ثمة تطورات في الإقليم تفيد بإعادة تموضع العديد من الأطراف، ومن مؤشرات ذلك مثلاً الانفتاح القطري والتركي على مصر، وبالتالي فإن قطر تدخل كطرف، وكراع للحوار، لاسيما بإمكانياتها المالية إلى جانب مصر، وهذا الدور (مع الدور التركي) لا بد سيشكل ضغطاً على حركة حماس أو تشجيعاً لها للانخراط في النظام الفلسطيني، في حين ستجد حماس نفسها معنية بتسهيل الأمر، خاصة أنه في هذه التوليفة، وفي هذا الطرف، يتحقق لها أكثر من أي وقت مضى أفضل قوة دافعة لتعزيز مكانتها كشريكة في النظام السياسي الفلسطيني إلى جانب حركة فتح، بغطاء ما حققته أو ما تعتبره نصراً لها في الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة.

**مشكلة حماس أنها أسهمت من حيث لا تقصد في إنعاش مكانة الرئيس الفلسطيني وهو ما حصل وما يحاول تصريفه في تعزيز أو ترميم مكانته الفلسطينية، وهو ما ترجمه حقا في اشتراطاته في الحوار**

ثالثهما، أن حركة "فتح" باتت بحاجة إلى نوع من الإنعاش، أو الاستنهاض على خلفية التصدع الذي حصل بها وعلى خلفية تضعف مكانة الرئيس محمود عباس، فتحاويا وفلسطينياً، لاسيما بعد خذلانه الفلسطينيين بخصوص الانتخابات، وبخصوص احتضان الهبة الشعبية في القدس، بيد



لا أظن أن أحداً من الفلسطينيين بلغت به السذاجة حد الاعتقاد بان النجاح سيكون حليف حوارات الفصائل في القاهرة هذه المرة، أيضاً، والذي هو في الأساس حوار بين الفصيلين الرئيسيين "فتح" و"حماس"، أي بين السلطتين في الضفة وغزة، علماً وأن شرعية كل منهما انتهت منذ عشرة أعوام. ومعلوم أن العاصفة المصرية وحدها كانت قد استضافت العديد من جولات الحوار الفلسطيني - الفلسطيني، بل إن بعضها تمخض عن اتفاقيات، لكن سرعان ما جرى الانقلاب عليها، وهو ما حصل في شأن اتفاقيات مكة وصنعاء والدوحة وغزة، منذ الانقسام الفلسطيني (2007)، لذلك بدا طبيعياً، أو مرجحاً أن تنتهي الجولة الحالية من الحوار إلى إخفاق، أيضاً، بيد أن اللافت أنها انتهت قبل أن تبدأ مع ذلك لا ينبغي التسرع في الحكم، لأن ذلك لا يعني أن الفصيلين المعنيين، أي حركتي فتح وحماس، قد انصرفا أو سلما بتلك النتيجة، لأن الأمور هذه المرة على ما يبدو تختلف عن سابقاتها، إذ ما إن تم الإعلان عن فض جلسات الحوار وانصراف المتحاورين، حتى صدرت تصريحات مستعجلة من مسؤولين في فتح وحماس تفيد بان الوفدين مجرد أن رعاها الجلسات (التي لم تبدأ أصلاً) للعودة إلى التفاوض مع قيادتهما، وأن جلسات الحوار قد تآجلت لا غير.

وفي الواقع فإن هذه الجولة من الحوار الفتحاوي - الحماساوي تختلف أو تتميز عن سابقتها في العديد من المجالات، أولها، أن مصر هذه المرة تدخل بكل قلقها السياسي والعسكري والاقتصادي واللوجستي (بما يخص إعمار ما دمرته الحرب) لإنجاح الحوار، وهي تومن كثيراً على الطرفين المعنيين،

**العرب**

أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير  
مختار الدبابي  
كرم نعمة  
منى المحروقي

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hamersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

## لعدم كفاية الأدلة

أما جواز السفر المختوم الذي يؤكد تواجد المتهم خارج العراق، في إيران، مثلاً، أثناء وقوع الجريمة، فهذا أسهل ما يكون في وطن التزوير الأول في العالم، بشهادة شهود من داخل نظام المحاصصة الرديء. ولكن وكإشارة إلى الأمانة الفرنسية تنقل عن مصدر أمني قوله إننا "من جهتنا، قدّمنا كل الأدلة الخاصة بملف قاسم مصليح، لكن القضاء هو من اتخذ القرار بالإفراج عنه بسبب ضغوط مورست عليه". وأضاف المصدر أن الأدلة التي قدّمت ضده تتضمن "مكالمات هاتفية بين مصليح ومنفذي الاغتيالات، وإفادات شهود وذوي الضحايا ورسائل تهديد لعائلات الضحايا". بالمقابل وصف مدير مكتب "عصائب أهل الحق" في كربلاء الإفراج عن قاسم مصليح بأنه "الانتصار الذي يضاف إلى سجل انتصارات الحشد الشعبي ضد الاستهدافات الداخلية والخارجية". ورفع مؤيدو مصليح في كربلاء لافتات كتب عليها "قاسم عاد منتصراً" وورّعوا الحلوى ابتهاجاً بالإفراج عنه، وبرروا اعتقاله بأن أميركا التي اتهمته بالوقوف خلف الهجمات الصاروخية ضد قاعدة "عين الأسد" في الأنبار التي تضم عسكريين أميركيين هي التي أوغرت بالاعتقال. والخلاصة أن مسرحية قاسم مصليح، بالطريقة التي تم فيها الاعتقال والتي تم فيها إطلاق السراح، تثبت الكلام الذي نردده باستمرار من سنوات، والقائل بأن قيادة النظام الإيراني وكما عودتنا، لم تتغير، ولن تتغير. يعني أن أحلامنا هي أحلام عاصفيري إذا صدقنا بان في العراق حكومة تريد فعلاً أن تسحب سلاح الحشد الشعبي، أو على الأقل سلاح الفصائل التي يصفها الكاظمي بالمنفلتة، ومقتدى الصدر بالورقة، دون أوامر مسبقة وتعليمات مبلّغة من إسماعيل قاتاني، أو سفارة الولي الفقيه في عاصمة أبي جعفر المنصور.

والسؤال الأهم الذي لا بد منه هنا هو كيف يتلقى مصطفى الكاظمي كل يوم نبأ جريمة اغتيال جديدة، ويعرف الجاني، فيحسبه إماماً ويطلق سراحه لعدم كفاية الأدلة، ثم يضع رأسه على مخدته ليلاً وينام؟

هذا يعني أن مجلس القضاء الأعلى كان في انتظار أفلام مصوّرة بالآلوان تُظهر المتهم متواجداً في موقع الجريمة ويقوم بالاغتيال بمسدسه، أو أنه كان يشرف ويصدر تعليماته، بالصوت والصورة لفرق الاغتيال.

اما الجناح الثاني فهو جميع الفصائل والمليشيات والأحزاب والتنظيمات المملوكة لقيادتها العراقيين الإيرانيين، سواء أكانت علنية استعراضية أم سرية يُطلق عليها اسم "الطرف الثالث" الملمم المتخفي. ومن حين إلى آخر يعتمد المهيمين الإيراني اقتتال مصادمة بين جناحيه لضبط الواحد منهما بالآخر، ولإيهام المعارضين بعدم وجود تناغم وتوافق وتوزيع أدوار بين الجناحين". ولكنني لم أخترع شيئاً، ولم أكن فتاح فال أعرف ما سوف يحدث حين تنبأت بإطلاق سراح قاسم مصليح بهذه العجالة. وذلك لأن المسرحية لم تكن من فن اللامعقول، ولم تكن معقدة، والتنبؤ بنهايتها أسهل ما يكون. فالقيادة الإيرانية أرادت باعقله أن تستخدم عصا حكومة مصطفى الكاظمي لضبط العناصر المنفلتة المنتمية لفصائل الحشد الشعبي التي تتابع في الفتان، وفي نفس الوقت هدفت إلى جرّ أذن الحكومة والقضاء والبرلمان بمسيرات الحشد

من محاولات خلق الفوضى، واتجهوا إلى استهداف النشطاء العزل، لكن القانون سيحاسبهم، مثلما سقط آخرون في قبضة العدالة من قبل". وأكد أن "قتلة الناشط الوزني مولعون في الجريمة، وهاهم من يتصور أنهم سيفلتون من قبضة العدالة. سناحلق القتلة ونقتص من كل مجرم سؤلته له نفسه العبث بالأمن العام".

وبومها، تعرض مقالتي السابق المعنون "وما زال الحال على حاله في العراق" إلى اتهامات بالتشاؤم وعدم رؤية النصف المملوء من الكاس. وتركت الاعتراضات على تأكيد المقال على أن "الاحتلال الإيراني جناحين لضبط العراق ومواصلة الإمساك بالأمن والمحكم برقاب أهله المعروفين بالثورات والانتفاضات. فالجناح الأول هو جميع الدولة العراقية، بحكومتها وبرلمانها وقضائها وحيشها وأجهزة أمنها وإدارتها المالية والاقتصادية والزراعية والصناعية والدوائية، وبعلاقاتها الخارجية، كافة.



فور الإعلان عن اعتقال القائد في الحشد الشعبي قاسم مصليح، المتهم باغتيال الشهيد إيهاب الوزني وقاهم الطائي، راح كثيرون من زملائنا الكتاب والمحللين ذوي النوايا الحسنة يعلنون أنهم واثقون من جدية رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي في صعق جماعة السلاح المنفلت، معتبرين اعتقال قاسم المصلح الشرارة التي أشعل بها الكاظمي حربه ومعها الأميركيان لتقليم الأظافر الإيرانية في العراق، بل راحوا يتخيلون حرب شوارع بين الحكومة والجيش من جهة والحشد الشعبي من جهة أخرى، ويتكهنون بمن ينتصر عن قريب. وتذكرون يومها أن الكاظمي، سارع، كعادته في أعقاب كل اغتيال، فأمر أجهزة وزارة الداخلية بسرعة الكشف عن قتل الشهيد الوزني، وقال "المجرمون أفسوا

